المؤتمر، أثار مشكلة ساخنة، وان امكن تجاوزه في نهاية المطاف. حدث ذلك عندما اقترح الملك حسين، بعد ان اعلن انه يعتزم زيارة موسكو وغيرها من العواصم الدولية، ان يزوده المؤتمر بالخطوط السياسية بشأن الحل الذي ينبغي قبوله للقضية الفلسطينية. وقد استخلص الشقيري، المفعم بالشكوك ازاء نوايا الملك الاردني وسلوكه والساخط على مجرى عمل المؤتمر كله، ان طلب الملك، هذا، ينطوي، في واقع الأمر، على المطالبة بتفويض عربي عام، من أعلى هيئة عربية، له بالبحث في مصير القضية الفلسطينية من وراء ظهر م.ت.ف. وقد تدخل الشقيري في المناقشة بمداخلة طويلة أعلن فيها ان كون قضية فلسطين قضية عربية «لا ينفي حق شعب فلسطين في انه صاحب الكلمة الاولى في تقرير مصيره، تماماً مثلما قررتم مصائر شعوبكم»[١٢٠]. وباعادة طرح هذه المسألة الحساسة، انفتح، من جديد، باب الجدل الساخن حولها وحول مسألة التسوية السياسية بكل ابعادها. واشترك الرئيس عبدالناصر في هذا الجدل، فاظهر ان هناك فرقاً بين وضع مصر ووضع الاردن ازاء مسألتي التسوية والحرب؛ فمصر في امكانها ان تقاوم اسرائيل، فيما يصعب على الاردن ذلك، و«رأيي ان يتفق حسين مع الاميركان على استرجاع الضفة الغربية بأي شكل، وبعد كده، موقفنا نحن... من الحل السياسي والنضال السياسي مختلف عن الملك»[١٢١]. وقد أعاد رئيس م.ت.ف. تأكيد ضرورة الالتزام بالمبادىء الستة التي عرضها، وحذّر من الانقياد الى تسوية نهائية تضيع، معها، حقوق شعب فلسطين؛ فتصدى عدد من الحاضرين لمناقشته، مما حمله على ان يعلن: «اذا كان المؤتمر سيقتصر على الجهد السياسي من غير التزام بالمبادىء التي ذكرتها، فأنا انسحب من الاجتماع»[١٢٢]. وقد ادى انسحاب الشقيري الى وقف الجلسة.

وفي الليل، نشطت اتصالات الكواليس وحواراتها. ولا بد ان الذين مسّتهم الغضبة الفلسطينية، هذه، قد اخذوا تحذيرات رئيس م.ت.ف. بأنه سوف يهيج الرأي العام ضدهم ويبلغ اليه طبيعة مواقفهم، بعين الاعتبار. وقد انتهى الامر، كله، في نهاية المطاف، الى بلورة موقف القمة من الشأن السياسي، المتصل بالتسوية وأولويات انواع العمل المختلفة، الى ما اوجزه الرئيس عبدالرحمن عارف عندما عاد الملوك والرؤساء الى استئناف اجتماعهم بقوله ان الموقف يحتم علينا ان «نطرق كل باب لتحقيق اهدافنا، على شرط أن لا يمسّ ذلك كرامة العرب او ما يسمى بتمييع او تضييع قضية فلسطين؛ وبرأيي هذه حلول واقعية تمكننا، خلال سنتين، من ان نكون في موقف الهجوم، لا الدفاع، فقط»[١٢٣].

عند هذا الحد انتهت المناقشة، وتلا رئيس وزراء السودان مشروع قرار معد، يبدو ان مشاورات الكواليس كانت تمخضت عنه بموافقة الجميع. هذا القرار أبلغ الى الرأي العام ان فرقاء القمة العربية الرابعة اتفقوا «على توجيه جهودهم، في العمل السياسي، على الصعيد الدولي والدبلوماسي، لازالة آثار العدوان وتأمين انسحاب القوات الاسرائيلية المعتدية من الاراضي العربية المحتلة بعد عدوان ٥ يونيو [حزيران]، في نطاق المبادىء الاساسية التي تلتزم بها الدول العربية، وهي عدم الصلح مع اسرائيل، أو الاعتراف بها، او التفاوض معها، والتمسك بحق الشعب الفلسطيني». وعندما أعد البيان الختامي[١٢٤] عن اعمال المؤتمر لم يحرص معدوه على ان يتضمن هذا النص بالذات، وخصوصاً المقطع الذي تضمن عدم الصلح مع اسرائيل وعدم التفاوض معها وعدم الاعتراف بها او ما اشتهر باسم «لاءات» الخرطوم الثلاث، بعد أن نشرت الصحافة نصوص قرارات المؤتمر[١٢٥].